

مجموعة مؤلفين مبدأ المواطنة في الفكر القومي والإسلامي

وقائع ندوة عقدت في جامعة أكسفورد ببريطانيا حول مقاربات الفكر العربي في القرن العشرين

ثمّة أهمية خاصة لتناول مبدأ المواطنة في الفكر العربي الحديث، القومي والاسلامي على وجه التحديد لما لهذا المبدأ من مركزية واشتراكية حاسمة في تحديد شكل وبنية المجتمع العربي وطبيعة علاقة الافراد والمجموعات ببعضهم البعض من ناحية، وعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم من ناحية ثانية. وهذا الكتاب المهم، الذي هو خلاصة ندوة عقدت في جامعة أكسفورد ببريطانيا حول هذا الموضوع، يركز على مقاربات الفكر العربي في القرن العشرين تجاه مبدأ المواطنة في اطار تناول ونظرة هذا الفكر لموضوع الديمقراطية بشكل عام. يتضمن الكتاب ثلاثة فصول تبحث في الموضوع من ناحية فكرية ونظرية، وفصلين يتناولان حالات تطبيقية (واحدة حول الأردن، والأخرى حول اليمن). في الفصل الأول الذي بعنوان «مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية» يتناول علي خليفة الكواري، الباحث من قطر، تاريخ نشوء مبدأ المواطنة في السياق الغربي وارتباطه الوثيق بالشكل الديمقراطي للدولة. وهو يحدد شرطين تتعرف بوجودهما المواطنة ولا بد من سيادتهما لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقه وهما «زوال مظاهر حكم الفرد او القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر للسلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات تصون مبادئه ومؤسسات تطبق آلياته الديمقراطية على ارض الواقع. والثاني اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة او الذين لا يحوزون جنسية دولة اخرى المقيمين على ارض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن غيره مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وامكانيات ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة». ويقرأ الكواري تطور مبدأ المواطنة أيضاً في التواريخ اليونانية والعربية والاسلامية. وفي الجزء الخاص بالتاريخ العربي والاسلامي هناك وقفات مثيرة وفي غاية الأهمية، مثلاً فيما يتعلق بأقدار المشاركة السياسية في حضارات سبأ ومعين ووجود نوع من «التمثيل النيابي». كما يشير أيضاً الى بروز قيم المساواة والتناصر على الحفاظ عليها قبيل بزوغ الاسلام وذلك كما تمثلت في حلف الفضول، والذي شهده الرسول محمد في صباه. ثم

يتوسع بعض الشيء في التغيير الجذري الذي جاء به الاسلام تجاه فكرة الفرد والمساواة، وتتويج ذلك بالشورى.

أما الفصل الثاني، وكتبه عبد الوهاب الأفندي من جامعة وستمنستر، فمتعلق بالمفهوم الاسلامي لفكرة المواطنة وجاء تحت عنوان «اعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام: مسلم أم مواطن؟»، وفيه يستعرض الأفندي الخطوط الرئيسية لتطور النظرة الى هذا المفهوم في السياق الاسلامي مركزاً على الكتابات الحديثة لمفكرين وكتاب من أمثال طارق البشري وفهمي هويدي ومحمد سليم العوا. وبحث الأفندي مهجوس بواقع الأقليات وغير المسلمين في المجتمع الاسلامي وكيف، والى أي مدى، تحققت وتتحقق مواطنة هؤلاء مع الغالبية المسلمة. وهو يقرأ التجربة الاسلامية التاريخية ويقارنها بالتجربة الغربية الليبرالية في آخر تمثلاتها الحديثة، ومن خلال كتابات مفكرين مثل ريتشارد رورتي، وجون رولز ويورغن هابرماس. وهو يصل الى نتيجة مفادها أن المحاولات الفكرية الحثيثة الراهنة في الوعي الاسلامي تنزع نحو احتواء المطالب الحديثة للمواطنة وهي تسير في الاتجاه الصحيح، لكنها برأيه لا تبلغ حتى الآن المدى المقبول فضلاً عن المأمول. وهو يقول بأن مبدأ المشاركة يلزم المسلمين بمنح المواطنين غير المسلمين الحقوق نفسها التي يتوقع منحها من قبل المواطنين في الجانب الآخر، وهذا يعني عدم أخذ الانتساب الديني كلياً عند التفكير في هو القضية. ويفرض المبدأ نفسه للمسلمين ان يرغبوا بذلك الحق في تنظيم حياتهم السياسية بالطريقة التي يلزمون أنفسهم بها. وهذا يستدعي ضرورة وجود نظام سياسي واسع الأفق والتصور والمرونة قد يستحيل ادراكه ضمن حدود فهمنا لكيفية عمل الدولة الحديثة. في الفصل الثالث يناقش خالد الحروب من جامعة كامبردج «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» الى الفرد المواطن»، مستعرضاً رؤية تيارات الفكر القومي خلال القرن العشرين الى هذا المبدأ. وهو يقول بأنه لم يحظ مبدأ المواطنة بمعناه الحديث القانوني والديمقراطي بتأصيل عميق في الفكر القومي العربي التقليدي في القرن العشرين. وكسائر المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية، او المؤسسة لها، كمركزية الفرد مثلاً مقابل مركزية الجماعة، ظل هذا المبدأ مهجوراً في النظرية القومية العربية، والخطر منه انه ظل بعيداً عن التطبيق والممارسة في الدول التي حكمتها أنظمة قومية التوجه، كما في غيرها على حد سواء. وكان تجاهل الفكر القومي لمبدأ

المواطنة نتيجة طبيعية لعدم ايلائه موضوعة الديمقراطية اهتماماً جوهرياً وانشغال الاجندة القومية بجداول اهتمامات كان الاعتقاد بأنها اكثر الحاحاً. والديمقراطية هي الحاضنة الاولى للمواطنة والمرتبطة بها ارتباطاً عضوياً وسببياً الى درجة يمكن معها القول بأنه لا يمكن تجسد الواحدة منهما في غياب الاخرى. فغياب الديمقراطية العربية القومية غيب بالتتابع مفهوم ومبدأ «المواطنة» و همّشه. فالديمقراطية في نهاية الامر تقوم على ركيزتين «الشعب مصدر السلطات... (و) مبدأ المواطنة والمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين او العرق او المذهب او الجنس». ولاستكناه الموقف القومي بدقة فان الحروب يغوص في أدبيات القوميين العرب في القرن العشرين، من ساطع الحصري، الى ميشيل عفلق، الى شبلي العيسمي، الى عبد الله الريماوي، وآخرين كثر، ويقسم التيارات القومية الى أربعة من زاوية موقفها من مبدأ المواطنة، وهي: تيار فكر المؤسسين الأوائل من وزن الحصري، وتيار الفكر القومي العلمي، وتيار الفكر القومي الاشتراكي، وتيار الفكر القومي الراهن. ويرى الحروب أن غياب مفهوم المواطنة بمعناه الحديث عن تيارات الفكر القومي العربي يعود الى عدة أسباب هي: أولاً، غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (الفرنسية) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث، وثانياً، ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال بالتوازي مع مواجهة التحدي الصهيوني، وثالثاً، الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول «التجزئة القطرية». أما الفصلان الأخيران في الكتاب، فالأول منهما كتبه فاديا الفقيه من جامعة درهام في بريطانيا وهو دراسة تطبيقية بعنوان «نساء ديمقراطيات بدون ديموقراطية: النسوية والديموقراطية والمواطنة: حالة الأردن»، أما الثاني فكتبه سمير الشميري من جامعة عدن، بعنوان «المواطنة المتساوية: اليمن نموذجاً». وكلا الفصلين يتضمنان قراءة معمقة لمفهوم المواطنة في الحالتين، الأول في حالة النساء والثاني في حالة المواطنين بشكل عام.

* المواطنة والديموقراطية في البلدان العربية

* مجموعة مؤلفين (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) ٢٠٠١ ٢٧٨ صفحة